

الدَّالَّةُ النَّحْوِيَّةُ عِنْدَ النَّحَاةِ الْعَرَبِ

أ.د. عبد العزيز ياسين عبد الله * و م.د. عبد السلام مرعي جاسم **

تأريخ القبول: ٢٠١٠/٦/١٦

تأريخ التقديم: ٢٠١٠/٦/١

أ- مفهوم الدلالة قديماً وحديثاً:

شغلت قضية المعنى الباحثين قديماً وحديثاً، ولعل أبرز ما يستوقف الباحث هو ذلك الجدل الطويل في أيهما أفضل وأولى بالعناية، اللفظ أم المعنى؟ وقد كتبت بحوث كثيرة في المعنى ومعنى المعنى، ابتغاء تحديد المصطلح قبل الخوض في مفهومه الواسع،^(١) فضلاً عن ذلك فقد كانت دلالة التراكيب موضع عناية الباحثين، ليثمر ذلك كله نتاجاً ضخماً في الدلالة. وتجدر الإشارة إلى أن (علم الدلالة) لم يستعمل بوصفه مصطلحاً علمياً إلا أواسط أو أواخر القرن التاسع عشر^(٢)، أما اليوم ومنذ مطلع القرن العشرين فقد صار جزءاً من اللسانيات وفرعاً من فروع علم اللغة^(٣)، بل يعد ثالث ثلاثة العلوم التي تكون منها (علم العلامات) (Semiotics)، إلى جانب (علم التركيب) الذي يبحث في العلامات وتأليفها من غير نظر إلى ما تعنيه من دلالات، أو علاقتها بالسلوك

* قسم اللغة العربية/ كلية الآداب/ جامعة الموصل.

** قسم التربية الإسلامية وعلوم القرآن/ كلية التربية/ جامعة الموصل.

(١) ينظر: النقد اللغوي عند العرب حتى نهاية القرن السابع الهجري/ نعمة رحيم العزاوي: ١٣٤،

والتطور الدلالي بين لغة الشعر الجاهلي ولغة القرآن الكريم/ عودة خليل أبو عودة: ٧٢.

(٢) ينظر: علم الدلالة/ جون لاينز: ٩، وعلم الدلالة/ بالمير: ٣، ومفاتيح الألسنية/ جورج مونسان:

١١٩، ومناهج البحث في اللغة/ تمام حسان: ٢٠٤، وعلم الدلالة/ أحمد مختار عمر: ٢٢

(٣) ينظر: دور الكلمة في اللغة/ ستيفن أولمن: ١٣-١٤.

الذي تظهر فيه، و(علم التخاطب) الذي يبحث في أصل العلامات وصور استعمالها، وتأثيرها في نطاق السلوك الذي تظهر فيه^(١).

ونرى من النافع أن نوضح الفرق بين الدلالة والمعنى، فقد اتحد مضمون علم الدلالة والمعنى لدى المعاصرين^(٢)، إلا ما كان من تفرقة أحد الباحثين، من أن دلالة وحدة لغوية هو مدلولها، أما المعنى فهو القيمة الدقيقة التي يتخذها هذا المدلول المجرد في سياق واحد^(٣)، وهذا التصور - فيما يبدو لنا - قد قصر مضمون الدلالة على جانبها المعجمي فحسب، واهبا المعنى إطارا كلياً تتجاذبه عدة أطراف كيما يكتمل وتتحقق ذاته. ولا يفوت الناظر في معجماتنا أن ثمة فرقا ملحوظا بين مفهومي (الدلالة والمعنى). فللجذر (عني) أربعة معان:

١. القصد الى الشيء بانكماش فيه وحرص عليه.
 ٢. الخضوع، ومنه تسميتهم الأسير (عانياً).
 ٣. ظهور الشيء، ومنه (عنوان الكتاب).
 ٤. الحال التي يصير إليها أمر الشيء^(٤)
- ويبدو أن الظهور هو القاسم المشترك الذي ترتد إليه بقية المعاني، فالقاصد لا يتوجه ولا يحرص إلا لشيء ظاهر له، والخضوع وذل القيد ظاهر على الأسير، ومأل الشيء و حالة آخره أمر ظاهر.

(١) ينظر: وصف اللغة العربية دلاليا/ محمد يونس: ٧٥.

(٢) ينظر: علم الدلالة/ بالمر: ٣، وعلم الدلالة/جون لاينز: ٩، وعلم الدلالة/ أحمد مختار عمر: ١١.

(٣) ينظر: مفاتيح الألسنية: ١٢٠، والنحو والدلالة/ محمد حماسة: ٣٢.

(٤) ينظر: العين/ الفراهيدي: ٢/ ٢٥٣، ومقاييس اللغة/ابن فارس: ٤/ ١٤٦،

والصاح/الجوهري: ٤/ ٢٤٤.

أما الدلالة فجل استعمالاتها يدور فيما يقام للإرشاد إلى أمر يجهله المسترشد^(١). وأما في الاصطلاح فقد عرفها الشريف الجرجاني (ت ٨١٦هـ) بأنها " كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال، والثاني هو المدلول"^(٢)، ولعل الجاحظ (ت ٢٥٥هـ) يكون أدق من تكلم فيها إذ قال: " والبيان اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجاب دون الضمير، حتى يفضي السامع إلى حقيقته، ويهجم على محصوله، كائنا ما كان ذلك البيان ومن أي جنس كان الدليل. . . وجميع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغير لفظ خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد أولها اللفظ ثم الإشارة ثم العفد ثم الخط ثم الحال التي تسمى نِصبة، والنِّصبة هي الحال الدالة التي تقوم مقام تلك الأصناف"^(٣).

وتم وجه آخر نفرق به بين الدلالة والمعنى، إذ تتكون عملية الاتصال اللغوية من مرسل ومتلقٍ، وعمل المرسل هو تحويل المعنى الموجود في عقله إلى مبنى أو رسالة، ينقلها إلى المتلقي الذي يفك رموزها " أي انه يقوم بتحويل المبنى إلى معنى"^(٤) فيكون المعنى موجوداً معقوداً في ضمير المرسل أو المتكلم، وتكون الدلالة هي عمل المتلقي، أو المخاطب وهو ما أكده عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ) في حديثه عن ترتيب الكلم ونظمها انه مراعى فيه ترتيبها في النفس^(٥)، فضلاً عما ذكره الجاحظ من أن المعاني قائمة في النفس حتى تكون

(١) ينظر: المفردات في غريب القرآن/ الراغب الأصفهاني: ١٧١.

(٢) التعريفات: ٦١، وينظر: جامع العلوم في اصطلاحات الفنون/ أحمد نكري: ٢/ ١٠٥.

(٣) البيان والتبيين: ٧٦/١، وينظر: المفردات: ٦١.

(٤) نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية/ د. مصطفى حميدة: ١٥، وينظر:

نظرية التلقي، أصول وتطبيقات/ بشرى موسى صالح: ٣٠.

(٥) ينظر: دلائل الإعجاز/ عبد القاهر الجرجاني: ٤٠ و ٤٤.

الألفاظ هي التي تخرجها^(١). وفي ضوء ما تقدم يمكن أن نفهم التفرقة على النحو الآتي:

١. إن المعنى هو الغاية القصوى التي يسعى لبلوغها.
 ٢. إن الدلالة هي الإجراءات التي يتوصل بها الى معنى اللفظ أو النص لفظاً كانت أو غير لفظ.
- ب - أثر النحو في الفهم (التحليل) الدلالي:
- ١ - نظرياً:

يسهم النحو في الدلالة على المعاني والكشف عنها، فدلالة البنى النحوية والأنماط التركيبية نتيجة حتمية لطبيعة اللغة نفسها، فإذا كانت الألفاظ دوالاً على المعنى، فإن ثمة منظومة تحتوي على هذه الدلالات الإفرادية، وتتسج فيما بينها علاقات ترابطية دقيقة تشترك فيها الدلالات تلك لتحقيق أداء دلاليّ جديداً مستفاداً من محصول الجملة أو التركيب. ولقد بات الاكتفاء بالدلالة المعجمية والانكفاء على معطياتها - على الرغم من أهميتها - أمراً قاصراً أو واقفاً من دون الوصول الى فهم دلالي دقيق للنص، أو التركيب، فكان لنحائنا وقفات واعية عند هذا الجانب، فعقد سيبويه (ت ١٨٠هـ) باباً تحدث فيه عن استقامة الكلام وصحته وفساده، وما للمفردات ودلالاتها من أثر في الفهم الدلالي بعد ضمها الى مجاوراتها المختلفة ومعرفة تعلقاتها بها^(٢) و "معنى الجملة ليس مجموع معاني الكلمات المفردة التي ترد فيها، إذ إن التغيير في البنية النحوية وعلاقات الكلمات ووظائفها ومواقعها في الترتيب من شأنه أن يبدل المعاني"^(٣)، ثم توالى الدراسات التي تؤكد ضرورة فهم المفردة في التركيب^(٤)، وأبرزها عمل القاضي

(٦) ينظر: البيان والتبيين: ١ / ٧٥.

(١) ينظر: الكتاب: ١ / ٢٥-٢٦.

(٢) التطور الدلالي: ٧٥.

(٣) ينظر: أثر النحاة في البحث البلاغي/ عبد القادر حسين: ٢٦١ - ٢٦٥.

عبد الجبار المعتزلي (ت ٤١٥هـ) الذي ذهب الى " أن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام وإنما تظهر في الكلام بالضم على طريقة مخصوصة ولا بد مع الضم من أن يكون لكل كلمة صفة ، وقد يجوز في هذه الصفة أن تكون بالمواضعة التي تتناول الضم، وقد تكون بالإعراب الذي له مدخل فيه، وقد تكون بالموقع"^(١) ثم كان عبد القاهر الجرجاني الذي لهج بأن لا قيمة ذات بال للمفردة وحدها ما لم تضم الى أخواتها ويحسن معناها ويلئم جاراتها، وتستقيم في موقعها من نظم الكلام، وتعلقها بما قبلها وما بعدها^(٢).

وفي العصر الحديث كان في الدارسين من توسع، فدرس المفردة ودلالاتها مضيفاً إليها دراسة المعنى ومشكلاته على مستوى التراكيب، فظهر في (علم اللسان) فرع أطلق عليه المحدثون بعد جهد طويل (علم الصيغ)، قال أنطوان مابيه: " وعوامل الصيغة يمكن أن تكون إما صوتاً أو نظاماً محدوداً بالكلمات، وهاتان الوسيلتان مختلفتان من ناحية الشكل ونحن نسمي النوع الأول بعلم الصيغ، والنوع الثاني بعلم النظم والتراكيب، ولكنهما في النهاية يؤديان نفس الخدمات، ومن ثم كان هناك مجال لجمعهما في باب واحد من علم اللسان، هو (باب علم النحو)، أو بعبارة أدق علم الصيغ"^(٣) بل لم يعد الاكتفاء بهذين الجانبين وافية عند طائفة أخرى من الدارسين، لذا مالت - في دراسة الدلالة - الى إشراك الجانب الاجتماعي والاستعمال الخاص الذي تنشأ فيه اللفظة أو العبارة^(٤). وهذا ما نبه عليه نحائنا وأولوه عنايتهم وهم يحللون الأساليب النحوية ويفسرون الاستعمالات المختلفة في السياقات المتنوعة.

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل: ١٦ / ١٩٩.

(٢) ينظر دلائل الإعجاز: ٣٦.

(٣) النقد المنهجي عند العرب/ محمد مندور: ٤٣١ - ٤٤١.

(٤) ينظر: دراسات في علم اللغة/ كمال بشر: ١٥٣، والتطور الدلالي: ٧١ - ٧٣.

٢- عملياً:

وقبل الدخول إلى الحديث عن مباحث الدلالة النحوية في تراثنا النحوي، نبين هنا مقصودنا به، فنقول: هي المعالجات النحوية التي انتهجها النحاة العرب، معتمدين القواعد النحوية، في تفسير النصوص اللغوية، وتأويلها للوصول إلى معانيها وقيمها التعبيرية والفنية والإبلاغية، التي يشترك المتكلم والمخاطب في تكاملها.

وقد عرّف النحاة النحو بأنه " انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالنثنية، والجمع، والتحقيق، والتكسير، والإضافة، والنسب، والتركيب، وغير ذلك ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضها عنها رد به إليها" (١) أو أنه " أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم لتأدية أصل المعنى مطلقاً بمقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب وقوانين مبنية عليها" (٢). والمراد بكيفية التركيب " تقديم بعض الكلم على بعض ورعاية ما يكون من الهيئات إذ ذلك" (٣). أو أنه " صناعة علمية ينظر لها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم لتعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى فيتوصل بإحدهما إلى الأخرى" (٤). ولم يكن تعريف المتأخرين بأنه علم يبحث فيه عن أحوال الكلم إعراباً وبناءً (٥) انحرافاً عن المقصد والغاية كما ذهب أحد الباحثين (٦)

(١) الخصائص/ ابن جني: ١/ ٤٥.

(٢) مفتاح العلوم/ السكاكي: ٢٠٤.

(٣) م. ن.

(٤) الاقتراح/ السيوطي: ٣٧، وينظر: في إصلاح النحو العربي، دراسة نقدية/ عبد الوارث مبروك: ٥.

(٥) ينظر: التصريح على التوضيح/ خالد الأزهرى: ١/ ١٤، وحاشية الصبان على شرح

الأشموني/ محمد ابن علي الصبان: ١/ ٤٧، وجامع العلوم: ٣/ ٣٩٦.

(٦) ينظر: النحو والدلالة/ ١٥.

لأن تعريفهم مقتصر فيه على الغالب كما سوغوا له^(١). وهو تسويغ متقبل، لأن أبرز ما تتكون منه التراكيب والجمل هو ألفاظ قابلة للعلامات الإعرابية أو غير قابلة لها، إذن لا خلاف كبير بين فهم الأوائل والمتأخرين في هذا الصدد.

وفي ضوء هذا التصور ندرك أن النحو لم يكن في دراسات نحائنا، وأطرهم الفكرية بحثاً شكلياً منصرفاً الى عصمة الألسن عن الزيغ في المنطق والأقلام عن الخطأ في الكتابة فحسب – وان كان هذا هو السبب القريب والمباشر للدعوة إلى وضع النحو^(٢) – بل هو "قوانين تنظيمية للفكر داخل العربية"^(٣) وقرينة بالإبداع، وهيكلية منطقية تنتظم أنماط اللغة في بنائها النحوي، وقد كان هذا الأمر هاجساً سكن نفوس نحائنا الأوائل فقدموه بعبارات كاشفة، ولعل حديث أبي سعيد السيرافي (ت ٣٥٨هـ) مع أبي بشر متى بن يونس (ت ٣٢٨هـ) ابرز ما يلقانا في هذا الصدد، إذ يقول السيرافي في معرض رده على زعم (متى) أن النحو يبحث في الألفاظ والمنطق في المعاني: " والنحو منطوق ولكنه مسلوخ من العربية، والمنطق نحو ولكنه مفهوم باللغة، وإنما الخلاف بين اللفظ والمعنى أن اللفظ طبيعي والمعنى عقلي"^(٤)، فهو يشير إلى أن

(١) ينظر: حاشية الأمير على الأزهرية/ محمد الأمير: ١، نقلاً عن: دراسات في العربية

وتأريخها/ محمد الخضر حسين: ٨٢.

(٢) نقول السبب القريب لأنه هو الذي اتصل بالدعوة الى وضع النحو ، وإلا فالسبب الحقيقي

هو الحفاظ على النص القرآني/ ينظر: المقدمة/ ابن خلدون: ٤٥٤/٢ ، وفصول في فقه

العربية/ رمضان عبد التواب: ١٠٨.

(٣) بنية العقل العربي/ محمد عابد الجابري: ٥٠ وينظر: في البنية والدلالة/د. سعد أبو

الرضي: ٢٣.

(٤) الإمتاع والمؤانسة/ أبو حيان التوحيدي: ١ / ١١٥ وينظر: المقابسات/ أبو حيان التوحيدي:

النحو آلية التفكير باللغة، فتكون دعوى (متى) إلى منطق اليونان هي في جوهرها دعوة الى لغة اليونان نفسها.

لقد وقر في نفوس نحائنا - نظريا وعمليا - أن النحو هو الأداة الفاعلة لقراءة النص من داخله، بتفكيك عناصره " وتفسيرها في ضوء نظرية العلاقات، بحثاً عن القيمة البلاغية المؤثرة في تشكيل النسق"^(١) مع مراعاة لما يكتنف الموقف اللغوي من أحداث وأحوال قد تتدخل على نحو ما في إنتاج النص. فالتفتوا في دراساتهم ومباحثهم الى ما تحققة المنظومة النحوية من دلالة، وعملوا على رصد المتغيرات الدلالية المرتبطة بالأنماط التركيبية، ودلالات النص القائم على هذه الأنماط، وصدورا عن رؤية تجزم بأن " دراسة البنى الأسلوبية تؤلف استشرفاً للأنساق التي تخترنها البنى العميقة في تنظيمها لأنماط الإنجاز اللغوي"^(٢) وقد أشار السيرافي إلى هذه الحقيقة بقوله: " معاني النحو منقسمة بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المنطقية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير وتوخي الصواب في ذلك وتجنب الخطأ من ذلك، وإن زاغ عن هذا النعت فإنه لا يخلو من أن يكون سائغا بالاستعمال النادر والتأويل البعيد أو مردوداً لخروجه عن عادة القوم الجارية على فطهرهم"^(٣). ويقول عبد القاهر: " واعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نهجت فلا تزيغ عنها. . . وذلك إنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك: زيد منطلق، وزيد ينطلق، وينطلق زيد. . . وفي الشرط والجزاء إلى

(١) نظرية النحو الجرجاني، مقارنة بنائية لاكتناه العلاقة بين تحولات البنية وتشكيلها الدلالي/ عبد الله

عنبر: دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية: المجلد: ٢٩، العدد ٢، ٢٠٠٢: ٣٧٨.

(٢) م. ن.

(٣) الإمتاع والمؤانسة: ١/ ١٢١.

الوجوه التي تراها في قولك: إن تخرج أخرج ، وإن خرجت خرجت، وإن تخرج فأنا خارج. . . . (١)

إن الناظر في كتاب (الخصائص) يجد أبواباً مستقلة تحدث فيها ابن جني (ت ٣٩٢هـ) عن النحو الدلالي، وتجاذب الإعراب والمعنى والأثر الدلالي الذي تحدثه المنظومة النحوية بأنماطها المختلفة، وقد خلص في باب (الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى) إلى قاعدة مهمة في معالجة الدلالة التركيبية فقال: " فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى فهو ما لا غاية وراءه، وإن كان تقدير الإعراب مخالفاً لتفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه ، وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك" (٢)، وحدد ابن هشام (ت ٦٧١هـ) أموراً عشرة سماها (جهات يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها) أولها: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصنعة ولا يراعي ما يقتضيه المعنى، إذ إن أول " واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً" (٣)، وقد روى ابن هشام عن نفسه قصة أبرز فيها أثر معرفة معنى المفردة داخل التركيب اللغوي في الوقوف على إعرابه فقال: " وسألني أبو حيان، وقد عرّض اجتماعنا: عَلَامَ عَطَفَ (بِحَقْلَدٍ) من قول زهير (٤):

تَقِي نَقِي لَمْ يُكْثِرْ غَنِيمَةً بِنَكْهَةِ ذِي قُرْبَى وَلَا بِحَقْلَدٍ

فقلت: حتى أعرف ما الحقلد، فنظرنا، فإذا هو الشيء الخلق، فقلت: هو معطوف على شيء متوهم، إذ المعنى ليس بمكثّر غنيمة فاستعظم ذلك" (٥).

(١) دلائل الإعجاز: ٦٤.

(١) الخصائص: ٢٤٦ / ١.

(٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٢ / ١٨٥، وينظر: البرهان في علوم القرآن/ الزركشي: ٢١٠.

(٣) ينظر: شعر زهير بن أبي سلمى/ صنعة الأعلام الشنتمري: ٩٨.

(٤) مغني اللبيب: ٢ / ١٨٥.

أما معنى المركب فسيأتي تطبيقه بعد قليل. والثاني " أن يراعي المعرب معنى صحيحاً ولا ينظر في صحته في الصناعة النحوية"^(١)، مما قد يفضي به الى أن يصطدم بما تواضع عليه النحاة من قواعد محكمة في عمل المعرب. إن هذا الاحتفاء بالمعنى لا يعني ثانوية العناية بالبناء اللغوي والتركيبي للجملة والأسلوب، بل تصحيح المبنى عمل جوهري عند النحاة، لذا لا نرانا نتفق مع الدكتور محمد عابد الجابري في رأيه " أن وظيفة النحو العربي هي تخصيص المعنى وتحديده أكثر مما هي تنظيم وضبط للمبنى"^(٢) ومما يدل على ما قلناه تقديرات النحاة المختلفة، وتأويلاتهم وتخريجاتهم وتوجيهاتهم وغير أولئك الآليات مما ملأ صفحات مصنفاتهم. وهي كلها ساعية إلى تصحيح المبنى وضبطه وطرده قاعدة مستمرة. بل إن هذا التصحيح والاعتناء به هو في حقيقته ترجمة عملية لما أسلف ذكره ابن جني وابن هشام من ضرورة التوعمية بين المعنى والتركيب النحوي الدال عليه، وقد أشار ابن جني إلى أن عناية العرب بألفاظها هي لأنها دلائل على المعاني، " فإنها لما كانت عنوان معانيها، وطريقاً إلى إظهار أغراضها ومراميتها أصلحها ورتبها وبالغوا في تحبيرها وتحسينها ليكون ذلك أوقع لها في السمع، وأذهب بها إلى الدلالة على القصد"^(٣)، وهذا الحديث وإن دار عن اللفظ ، فإنه يلزم منه التركيب أيضاً.

ولأجل هذه الفاعلية للنحو، أخذ مكاناً مقدماً في المنظومة الفكرية العربية والإسلامية، فكان أصلاً لفهم القرآن والسنة واستنباط الأحكام منهما^(٤)، وأصلاً

(١) م.ن: ٢ / ١٩٦.

(١) بنية العقل العربي: ٤٣ - ٤٤.

(٢) الخصائص: ١ / ١٩٠.

(٤) ينظر: أثر الدلالة اللغوية والنحوية في استنباط الأحكام من آيات القرآن التشريعية/ عبد

القادر السعدي: ٤١ - ٤٢.

مهماً في تأمين الاعتقاد، بل مرجعاً أساسياً في جدل المتكلمين في طائفة من فروع العقيدة^(١). يقول ابن الطيب الفاسي (ت ١١٧٠هـ): وغايته [أي النحو] الاحتراز عن الخطأ في اللسان، والاستعانة به على فهم معاني الكتاب والسنة ومسائل الفقه ومخاطبة العرب بعضهم لبعض"^(٢).

ولئن جزنا الجانب النظري والتمسنا نماذج تحليلية في عبارات نحائنا، لوقفنا على الطاقة المتفجرة التي يحتجها النحو العربي في السبر عن دقائق الاستعمال، وخواص التركيب، قال سييويه في باب الإخبار عن النكرة بالنكرة " وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وما كان أحد خيراً منك. . . وإنما حسن الإخبار ههنا عن النكرة حيث أردت أن تنفي أن يكون في مثل حالة شيء أو فوقه، لأن المخاطب قد يحتاج الى أن تعلمه مثل هذا، وإذا قلت: كان رجل ذاهباً، فليس في هذا شيء تعلمه كان جهله. ولو قلت: كان رجل من آل فلان فارساً حسن، لأنه قد يحتاج الى أن تعلمه أن ذلك في آل فلان وقد يجهله، ولو قلت: كان رجل في قوم عاقلاً لم يحسن لأنه لا يُستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكون من قوم. فعلى هذا النحو يحسن ويفتح"^(٣).

وقال الفراء (ت ٢٠٧هـ) في قوله تعالى: {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا} [المائدة/٣٨]: " مرفوعان بما عاد من ذكرهما، والنصب فيهما جائز، كما يجوز: أزيد ضربته و أزيداً ضربته؟ وإنما تختار العرب الرفع في {وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ} لأنهما غير مؤقتين فوجهما توجيه الجزاء كقولك من سرق فاقطعوا يده، ف (من) لا يكون إلا رفعا ولو أردت سارقاً بعينه أو سارقةً بعينها كان النصب هو وجه الكلام"^(٤).

(١) ينظر: الخصائص: ٣/ ١٧٣.

(٢) فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح/ محمد بن الطيب الفاسي: ١/ ٢٤٢.

(٣) الكتاب: ١/ ٥٤، وينظر المقتضب/ محمد بن يزيد المبرد: ٤/ ٨٨.

(٤) معاني القرآن: ١/ ٣٠٦.

ويقول المبرد: " ونقول: لا يقيم زيد ولا يقعد عبد الله، إن عطفت نهياً على نهى وإن شئت قلت: لا يقيم زيد ويقعد عبد الله وهو بإعادتك (لا) أوضح وذلك لأنك إذا قلت: لا يقيم زيد ولا يقعد عبد الله تبين لك أنك قد نهيت كل واحد منهما على حياله، وإذا قلت: ويقعد عبد الله بغير (لا) فهذا وجه، وقد يجوز أن يقع عند السامع أنك أردت لا يجتمع هذان"^(١).

وعلق ابن جني على قول النابغة الجعدي^(٢):

خَيْطٌ عَلَى زَرْفَةٍ فَتَمَّ وَلَمْ يَرْجِعْ إِلَى دِقَّةٍ وَلَا هَضَمٍ

قائلاً: " وتأويل ذلك أن هذا الفرس لسعة جوفه، وإجقار محزمه، كأنه زقر، فلما اغترق نفسه بنى على ذلك، فلزمته تلك الزفرة فصيح عليها لا يفارقها، كما أن الاسم بني مع (لا) حتى خلط بها لا تفارقه ولا يفارقها"^(٣). وقال ابن الحاجب (ت ٦٢٦ هـ) في قوله تعالى {وَأَنْقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً} [الأنفال/٢٥] " والظاهر أنه نهى والمعنى: وانقوا فتنة مقولا فيها لا تصيبن الذين ظلموا منكم، والنهي في الظاهر للفتنة، والمعنى المتعرضين لها، والفعل الإصابة، والمعنى التعرض للإصابة وقد يعدل الناهي عن الشيء المسبب لأنه هو المقصود بالنهي، وإذا انتقل إلى المسبب أسنده إلى ما هو فاعل له. . فكذلك هاهنا فكأنه قال: لا تتعرضوا للفتنة التي يصيب المتعرضين بلاؤها، فعدل عن التعرض الذي هو سبب إلى الإصابة التي هي مسبب، فعلى هذا يكون الظالمون مخصوصين بالإصابة، لأن المعنى لا يتعرض متعرض للفتنة خاصة. . ثم ذكر المتعرض بلفظ الظالم تشنيعاً عليه للصفة التي يكون عليها عند التعرض"^(٤). هذه النصوص وإن طالت – وغيرها كثير – قد ازدحمت فيها

(١) المقتضب: ٢ / ١٣٤.

(٢) ينظر: شعر النابغة الجعدي: ٥٦ ، ولسان العرب: مادة (هضم) ١٢ / ٦١٤.

(٣) الخصائص: ٢ / ١١٢.

(٤) الأمالي النحوية: ٣٩ – ٤٠.

المعالجات النحوية المستندة الى القواعد المقررة في النحو العربي، ودارت في فك الدلالة والبحث عن الفوارق الأسلوبية في النص، والملاحظ أنها لم تشغل البتة بقضية الصحة النحوية البحتة التي تلزم المتكلمين مستوى صوابياً لا يغادرونه، بل قامت على " تقرير جهات الكلام ومعايير التفكير"^(١)، والإفادة من الاحتمالات الدلالية والإعرابية التي يزودها النظام النحوي.

وقد سلفت إشارتنا إلى المواءمة بين الصنعة النحوية والمعنى في القاعدتين اللتين ذكرهما ابن جني وابن هشام، ولقد كان لذلك واقع في أعمال نحائنا، إذ منعوا وجوهاً من الأعراب تحيزها الصنعة، لأجل أن المعنى لا يقبلها، ومن ذلك قوله تعالى: {وَلَا يَحْزُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا} [يونس/٦٥] إذ أعربوا الجملة الأخيرة مستأنفة لا معمولة للقول، إذ يصير المشركون قائلين لهذه الجملة، ويكون النبي ﷺ محزوناً لأجل ذلك، وهو معنى فاسد^(٢). ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: {فَلَوْلَا نَصْرُهُمُ الَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنَ اللَّهِ قُرْبَانًا آلِهَةً} [الأحقاف/ ٢٨] إذ أعرب الزمخشري (آلهة) مفعولاً ثانياً للفعل (اتخذ) والأول ضمير محذوف، وقرباناً (حال) وقال: " ولا يصح أن يكون قرباناً مفعولاً ثانياً وآلهة بدلاً منه لفساد المعنى"^(٣)، ووضح ابن هشام وجه الفساد بأن المعنى يؤول إلى ذمهم على اتخاذ هذه الآلهة قرباناً، فكأنهم أمروا أن يتخذوا الله تعالى قرباناً، والله لا يتقرب به إلى غيره بل يتقرب إليه بغيره، ومثل ذلك قول الرجل لابنه: اتخذت فلاناً معلماً غيري، كان منكراً عليه نسبة التعليم على غيره، وأمرأاً إياه

(١) بنية العقل العربي: ٤٦.

(٢) ينظر: إعراب الجمل وأشباه الجمل: ٣٩.

(٣) الكشف: ٢/ ٣٠٢.

اتخاذها معلماً^(١)، وقد وقف الدكتور محيي الدين توفيق على نماذج كثيرة مما ترك فيها وجه نحوي تجيزه الصنعة ويمنعه المعنى^(٢).

وجرد النحاة الأركان الأساسية للجملة التي تعطي معها فائدة يحسن السكوت عليها، وهي الفعل والفاعل والمبتدأ والخبر، وما سواها زائد على أصل هذا المعنى أو الفائدة، فليس ذكرها من هذه الحيثية لازماً، لكن قد توجب الدلالة ذكر هذه الأمور أو تقديمها أو تأخرها، قال ابن يعيش: "واعلم أن الظرف إذا كان خيراً فالأحسن تقديمه، وإذا كان لغواً فالأحسن تأخيره مع أن كلاً جائز، وهما عربيان. . . فأما قول الشاعر^(٣):

لتقربن قَرَباً جَلِدياً ما دام فيهنّ فصيلٌ حياً

وقد دجا الليل فهيا هيا

فإنه قدم الجار والمجرور مع أنه لغو، لأنه شعر والشاعر له أن يأتي بالجائز وإن لم يكن المختار، مع أنه قد أفاد بقوله (فيهنّ) المعنى المراد، ولو حذف (فيهنّ) لكان على معنى آخر، وهو التأييد كقولك: لا أكلمك ما طار طائر، وما طلعت الشمس. فلما كان المعنى يقتضي وجود (فيهنّ) إذ المعنى عليه، ولو اسقط لتغير المعنى، فصار في لزومه ومسيس الحاجة إليه كالخبر فلذلك قدمه"^(٤).

وثمة منحي آخر سلكه النحاة في الكشف عن دلالات النصوص، وهو الوجوه الإعرابية للجملة أو التركيب الواحد، إذ يعني ذلك فهم غير دلالة واحدة من التركيب، ومن ذلك قول الزمخشري (ت٥٣٨هـ) في قوله تعالى: { مَا يَقَالُ

(١) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ١٩٤.

(٢) ينظر: فساد المعنى وأثره في توجيه الإعراب/ د. محيي الدين توفيق إبراهيم: مجلة آداب الرافدين، العدد(٣٠)، السنة ١٩٩٧: ٦.

(٣) هو ابن ميادة، ينظر: شعر ابن ميادة/ جمع وتحقيق محمد نايف الدليمي: ١٠٥.

(٤) شرح المفصل: ٩٦ / ٧.

لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِنْ قَبْلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ} [فصلت/٤٣]: " أي ما يقول لك كفار قومك إلا مثل ما قال للرسول كفار قومهم من الكلمات والمطاعن في الكتب المنزلة. . . ويجوز أن يكون: ما يقول لك الله إلا مثل ما قال للرسول من قبلك، والمقول هو: { إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ }^(١)، فالوجه الأول يجعل الجملة الأخيرة استثنائية، والثاني يجعلها بدلاً من الاسم الموصول.

ويقول ابن الأنباري (ت ٥٧٧هـ) في قوله تعالى: { اللَّهُ الَّذِي رَفَعَ السَّمَاوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا } [الرعد/٢]: " يجوز أن تكون الباء في (بغير) متعلقة في موضع نصب على الحال من السماوات، ويكون المعنى أنه ليس ثم عمد البتة، ويجوز أن تكون في موضع جر لأنها صفة لعمد ويكون المعنى أن ثم عمداً ولكن لا ترى"^(٢).

ومن مظاهر اعتناء النحاة بالدلالات التي تستند إلى التراكيب النحوية، وقوفهم على التراكيب التي تحتمل غير دلالة واحدة، إذ ذاك من مظاهر الاتساع في التعبير عن المعنى في العربية، وقد خصص ابن جني باباً لهذا الشأن أسماه (باب في توجه اللفظ الواحد إلى معنيين اثنين) ذكر فيه أن أكثر هذا الباب يرجع إلى أن يتفق المبنى البتة ولكن الاختلاف في تأويله فأورد عليه المثل القائل: هذا أمر لا ينادى وليده، فقال: " فاللفظ غير مختلف فيه، ولكن يختلف في تفسيره، فقال قوم: إن الإنسان يذهل عن ولده لشدته. . . وقال قوم: أي هو أمر عظيم، فإنما ينادى فيه الرجال والجلة، لا الإماء والصبية. وقال آخرون: الصبيان إذا ورد الحي كاهن أو حواء أو رقاء حشدوا عليه، واجتمعوا له. أي ليس هذا اليوم بيوم أنس ولهو، إنما هو يوم تجرد وجد. وقال آخرون - وهم أصحاب المعاني

(١) الكشف: ٤ / ١٩٦ - ١٩٧.

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن: ٢ / ٤٧، وينظر: معاني القرآن وإعرابه/ الزجاج: ٣ / ١١١.

ـ: أي: لا وليد فيه فينادى، وإنما فيه الكفاة والنهضة^(١)، ويحتمل أيضاً أن يكون دالاً على الخصب والنماء وكثرة الأموال " فإذا أهوى الصبي إلى شيءٍ ليأخذه، لم ينهه عن أخذه، ولم يصح به لكثرتة عندهم"^(٢).

وبالمقابل أيضاً وقف النحاة على أساليب الدلالة المتعددة على المعنى الواحد، فكان عندهم للأمر والنهي والنفي غير طريق للدلالة عليه والتعبير عنه، وهو ما عناه ابن جنى في باب (إيراد المعنى المراد بغير اللفظ المعتاد) ووقف الدكتور فاضل السامرائي عند هذا النهج من النحاة، فأورد عليه نماذج كثيرة مغنية^(٣).

ج مَفْهُومُ الإِعْرَابِ ودَلَالَتُهُ :

١- مَفْهُومُ الإِعْرَابِ :

ونشير إلى قضيتين في النحو العربي لهما اتصال بالدلالة لا مناص من التعرض لهما، أما الأولى، فهي الإعراب. فلئن كان الإعراب أجلى خصائص العربية إذ " جعله الله وشيا لكلامها، وحلية لألفاظها، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين"^(٤) ومظهراً من مظاهر تَحَضُّرِ اللغات، وتمدُّنها وسبيلاً إلى الاقتصاد في التعبير عن الأغراض^(٥)، فإن ثمة إشكالية ما من بد من معالجتها، فإذا قرَّ " أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها، حتى يكون هو

(١) الخصائص: ٣/ ١١٦-١١٧.

(٢) مجمع الأمثال/ الميداني: ٢/ ٣٩٠.

(٣) ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٢٠، والجملة العربية والمعنى: ١٠٠، ١٠٨.

(٤) تأويل مشكل القرآن/ ابن قتيبة: ١٤.

(٥) ينظر: تاريخ آداب العرب/ مصطفى صادق الرافعي: ١/ ٢١٨، ونحو وعي لغوي/مازن

المبارك: ٧٤، والتراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: ٦١.

- المستخرج لها"^(١) فإن التنظير النحوي من جهة ومعالجات النص التي اشتغل بها النحاة من جهة أخرى تضعنا حيال تساؤلين نُؤَطِرُ بهما الإشكالية:
١. ما حقيقة الإعراب الذي تعزى إليه هذه الفاعلية في تحليل النص؟
 ٢. ما المعنى الذي يدل عليه الإعراب؟ أهو الوظيفي أم التركيبي أم الدلالي؟
- وبصدد الإجابة عن التساؤل الأول نقول: لقد كان للإعراب في تراثنا النحوي مفهومان:

الأول: هو ما شاع ترده في حدود المتأخرين، أخذاً جانباً نظرياً، ولهم فيه مذهبان، فذهب ابن درستويه (ت٣٤٧هـ) والشلوبين (ت٦٤٥هـ) وابن الحاجب وابن مالك (ت٦٧٢هـ) - ونسبه الى المحققين من النحاة - وابن هشام وابن خروف (ت٧٤٥هـ) والأشموني (ت٩٠٠هـ) والسيوطي (ت٩١١هـ) وجمهور النحاة الى أن الإعراب هو ذات العلامة الموجودة في آخر الاسم أو على آخره^(٢)، فهو أمر لفظي. في حين ذهب الأعلام الشنتمري (ت٤٧٦هـ) والرضي (ت٦٨٦هـ) وأبو حيان (ت٧٤٥هـ) وطائفة من المحققين المتأخرين - وعزى ذلك الى سيبويه - الى أن الإعراب معنى، وهو تغيير أو آخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً، ولما كان الاختلاف معنى صح أن الإعراب أمر معنوي^(٣).

(١) دلائل الإعجاز / ٢٢.

(٢) ينظر: شرح ملحّة الإعراب/ الحريري: ٢٦، والإنصاف في مسائل الخلاف/ ابن الأنباري: ٢٠/١، وشرح التسهيل/ ابن مالك: ١١/٤٢، وارتشاف الضرب من لسان العرب/ أبو حيان: ١١/٤١٣، وشرح ابن الناظم/ بدر الدين ابن مالك: ١٦، وهمع الهوامع شرح جمع الجوامع/ السيوطي: ١٣/١ - ١٤.

(٣) ينظر: الكتاب: ١/١٣، والنكت في تفسير كتاب سيبويه/ الأعلام الشنتمري: ١/١٠٤، والإيضاح في شرح المفصل/ ابن الحاجب: ١/١١٢، وشرح الرضي على الكافية/ رضي الدين الاسترابادي: ١/١٧، وارتشاف الضرب: ١/٤١٣، وحاشية الصبان على شرح الأشموني: ١/٧٢.

الثاني: هو الجانب العملي التطبيقي للإعراب، فالنحاة في أعرابهم قد اتسعوا، بحيث كان عندهم قسيما لمفهوم النحو كله، فتكلموا – وهم يعربون – عن جميع أنظمة النحو، وتراكيبه، والعلاقات الترابطية القائمة بين أركان الجملة المحققة لها أقسامها، وأثر المفردات على مستوى المعجم والصيغة، والاحتمالات الإعرابية وما تحققه من توسع في المعنى^(١). وما العلامات في هذا التصور إلا جزء منفرد من عدة أجزاء في التحليل النحوي. وإذا كان السيوطي قد نقل حجاج الطائفة الأولى شافعا حديثه بالأدلة، ساكتا عن الثمرة المتحصلة من خلافهم^(٢)، فإن لنا ملحظين في المسألة:

١. إن مؤدى الخلاف في المسألة واحد، وهو انحصاره في الحركات، وهي قرينة دلالية واحدة من قرائن النحو.
 ٢. إن الخلاف في المسألة شكلي وليس من ورائه طائل يفيد في التحليل النحوي، إذ ما دامت العلامات دلائل على المعنى، فليس من جدوى في البت بأنها ذات الإعراب أو أنها شيء ثانٍ.
- دَلَالَةُ الإِعْرَابِ:

أما قضية المعنى الذي يدل عليه الإعراب فهي من المسائل ذات العقادة والتشعب، فإذا كانت كلمة النحاة قد اتفقت على أن الإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ، وأن كينونته هي أن يميز بين الكلامين المتكافئين أو المعنيين المختلفين^(٣)، فإن المتقري لنصوصهم في هذا الأمر لا يكاد يخرج بمفهوم واحد

(١) ينظر: النحو الوافي/ عباس حسن: ١ / ٧٤ (من الهامش) ، ودراسات في اللغة والنحو العربي: حسن عون: ٥٩.

(٢) ينظر: همع الهوامع: ١ / ١٣، والأشباه والنظائر: ١ / ٧٢.

(٣) ينظر: تأويل مشكل القرآن: ١١، والإيضاح في علل النحو/ الزجاجي: ٦٩، والخصائص: ٤٦/١.

للمعنى الذي يدل عليه الإعراب، فالظاهر من حديث ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) والزرجاني (ت ٣٣٧هـ) وابن جني والزرکشي (ت ٧٨٢هـ) أنه المعنى النحوي أو الوظيفي الذي قدمه عبد القاهر الجرجاني بأنه " أن تعمد الى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً، أو تعمد الى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر. . . " (١).

وابن الفارس (ت ٣٩٥هـ) كانت مساحة الإعراب أفسح عنده، إذ وجدناه يعتمد العلامات في التفريق بين المعاني، ويعتمد كذلك مقامات القول وأساليب الكلام المتنوعة، يقول: " ثم يقولون: هذا غلاماً أحسنُ منه رجلاً، يريدون الحال في شخص واحد، ويقولون: هذا غلامٌ أحسنُ منه رجلاً فهما رجلان " (٢)، لذا يبدو لنا أن المعنى عند ابن فارس هو المعنى التركيبي المتحصل من مجموع التركيب بعلاماته وعلاقته الداخلية. ويبدو لنا في هذه القضية الملاحظ الآتية:

١. يدل الإعراب في مفهومه النظري المقصور على العلامات، على المعاني النحوية أو الوظيفية، وهو ما يُنتزَعُ من تعريف جمهرة النحاة.

٢. يدل الإعراب بحسب الرؤية التي قدمها ابن فارس على المعاني التركيبية.

٣. يدل الإعراب في مفهومه العملي على المعاني النحوية الدلالية والمعاني التركيبية، على أنه لا يخفى أن ثمة تلازماً بين هذه المعاني، فضلاً عما يستعمله الإعراب من مكونات دلالية أخرى تُسهم في الكشف عن المعنى.

وتأسيساً على ما مر، نتطرق هنا إلى مسألة تتصل بالمعنى والإعراب، فقد نصَّ النحاة على أن الإعراب فرع المعنى، وأن أول واجب يقع على المعرب هو أن يعي معنى ما يعرب (٣). ثم لم يلبثوا أن قالوا: إن الإعراب دليل على

(١) دلائل الإعجاز: ٤٤. وينظر: تأويل مشكل القرآن: ١١، والإيضاح في علل النحو: ٦٩، والخصائص: ٤٦/١.

(٢) الصاحبى في فقه اللغة/ ابن فارس: ١٦١ - ١٦٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ٢ / ١٨٥، والبرهان في علوم القرآن: ٢١٠.

المعنى، فأنتى يستدل المُعَرَّبُ بالإعراب على المعنى؟ وقد توقف إعرابه على فهم المعنى في الوقت نفسه، وهل هذا إلا دور كما يقول المنطقة؟ ووجه الخلاص من هذا المشكل أن نقول: إن على المُعَرَّبِ تحقيق معرفة عامة بمعنى التركيب، أو القصد العام الذي سيق له الكلام ليقفه ذلك على العلاقات الداخلية المكونة للنص، ومن ضمن ذلك معاني المفردات المشكلة لنسيجه، ثم إن الإعراب يَهْدِيهِ إلى المعاني التركيبية ثم الدلالية التي هي أقصى مرمى يحاول المُعَرَّبِ، ومن بين تلك المعاني الوجوه التي تفهم من التركيب إذا ما احتمل أكثر من إعراب واحد.

د - الصنعة اللفظية في الدراسات النحوية

وأما القضية الثانية، فهي إشارة النحاة إلى أن النحو صنعة لفظية لا التفات فيها إلى المعنى، يقول ابن يعيش في الفاعل: " ويؤيد إعراضهم عن المعنى عندك وضوحاً أنك لو قدمت الفاعل فقلت: زيد قام لم يبق عندك فاعلاً، وإنما يكون مبتدأ وخبراً معرضاً للعوامل اللفظية"^(١)، فتكون مباحث المعنى أو الدلالة بحسب هذا المنطلق مطرحة. والحق أن النحاة أرادوا في ذلك ضبط المبنى اللغوي، وتقعيد القواعد والأصول النحوية وطردها على نحو لا يتخلف، وهذه سمة من سمات العلم المضبوط^(٢)، والمبنى اللفظي قد حقق لهم ذلك، إذ لا يختلف في إسناد الألفاظ وتعليقها ببعض فاعلية أو مفعولية أو غيرها من صور التعلق إلا فيما ندر، فاللفظ منضبط، وليس المعنى كذلك، لتدخل عوامل مختلفة فيه نفسية أو فكرية أو فلسفية أو بيئية إلى آخر ما هنالك مما له أثر في المعاني عند الناس^(٣). وقريب من هذا اجتناب الفقهاء المشقة علة في رخص السفر لأنها

(١) شرح المفصل: ٧٤ / ١.

(٢) ينظر: الأصول/ تمام حسان: ١٤.

(٣) ينظر: علم الدلالة/بالممر: ٣، ومفاتيح الألسنية: ١١٩ - ١٢٠، ونظرية المعنى في النقد العربي: ٧.

لا تتضبط، واعتمادهم المسافة لانضباطها، فالقوم ههنا يقعدون أنظمة نحوية ثابتة مطردة لها بناؤها ودلالاتها الخاصة.

ولا يتعارض هذا مع المباحث الدلالية لديهم، لأنهم اجتنبوا المعاني في تعقيد القواعد وضبط الأنماط النحوية، أما الدلالات فهي أمور جائية من وراء هذه المباني، وقد شرح ابن جني جانباً من ذلك في (باب في الدلالة اللفظية والصناعية والمعنوية) فقال: " اعلم أن كل واحدة من هذه الدلائل معد مراعى مؤثر، إلا أنها في القوة والضعف على ثلاث مراتب: فأقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية. . . فمنه جميع الأفعال، ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة، ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه، وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن صورة يحملها اللفظ ويخرج عليها ويستقر على المثال المعترم بها، فلما كانت كذلك لحقت بحكمه، وجرت مجرى اللفظ المنطوق به، فدخل بذلك في باب العلوم المشاهدة، وأما المعنى فإنما دلالاته لاحقة بعلوم الاستدلال وليست في حيز الضروريات"^(١).

هـ أعمال النحاة في نقد فريق من المحدثين:

وبالرغم مما أسلفنا عرضه وتقديمه من أثر للنحو في المعالجات الدلالية، وقيمة عند نحائنا بوصفه مكوناً مهماً وأساسياً من مكونات التحليل اللغوي، فقد نقدت طائفة من الدارسين المحدثين النحاة والنحو العربي، صادرين عن رؤى شتى، من الممكن إجمالها بأن النحو العربي قوالب صماء وقواعد شكلية مطرحة المعنى، وفارغة منه، أما الجدوى من دراسة النحو فأمر له المنزلة الثانية عند النحاة بعد اشتغالهم بالتحليل العقلي^(٢). ولقد أصبح النحاة بقواعدهم تلك قيوداً

(١) الخصائص: ٣ / ٦٩، والدلالة المعنوية تسمى أيضاً (الالتزامية).

(٢) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه/ مهدي المخزومي: ١٥.

غليظة تحد من كل إنتاج أدبي^(١)، لأن عنايتهم قد انصبت على جانب العمل الذي شغلهم عن دراسة نظام الجملة، وتشكلاتها، وما يترتب على ذلك من فائدة^(٢)، ولما قصر النحاة تعريفهم النحو على أواخر الكلمات، ضيَّعوا علينا الوقوف على أسرار التعبير العربي^(٣)، وما من داء لهذه الأدواء التي دبَّت في جسد النحو إلا أن يدمج علم المعاني بالنحو لتعود إليه روحه السليبي^(٤).

هذه نقداً هذا الفريق من المحدثين، وليس من شأننا هنا الرد، لأن ما أسلفناه من حديث، وما يستقبلنا من فصول البحث، فيه رد على كثير من تلك دعاوى، وليس من شأننا أيضاً أن نناقش كيف يدمج علم المعاني بالنحو، وهما علمان مستقلان منهجاً وتناوياً^(٥) بل غاية ما نسعى إليه هنا هو أن نبدي رأياً في هذا التوجه من حيث أسبابه ونتائجه:

١. صدر أغلب هؤلاء الباحثين – فيما يبدو – في أحكامهم عن دراسات فريق من المتأخرين، الذين قد يُغفل أحدهم الإشارة إلى الدلالات المترتبة على النظام النحوي، أو ممن جعل دراسته النحوية مزيجاً معرفياً، نجد فيه الفقه والمنطق والجدل والكلام. أو أنهم – أي هؤلاء الدارسين المحدثين – صدروا عن دراسات المستشرقين ومن تابعهم من الدارسين العرب.
٢. في هذه المزاعم من الجرأة والافتئات على سلف الأمة مافيهما، وهو الأمر، قد يتربى عليه جيل من الدارسين، لا يعرفون لعالم حرمة، ولا تعطفهم على جهود سلفنا أصرة.

(٣) ينظر: من أسرار اللغة/ إبراهيم أنيس: ١٦٩.

(٤) ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين/ مصطفى جمال الدين: ١٠.

(١) ينظر: إحياء النحو/ إبراهيم مصطفى: ٣، ٧.

(٢) ينظر: اللغة العربية معناها ومبناها/ تمام حسان: ٣٣٦، وفي النحو العربي نقد وتوجيه:

٢٢٥ – ٢٢٦، وفي اللغة ودراساتها/ محمد عيد: ٢٥٠، والتراكيب النحوية من الوجهة

البلاغية عند عبد القاهر: ٣٢٤، والبحث النحوي عند الأصوليين: ٢٩٩.

(٣) ينظر: التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر: ٢٤١.

٣. ليس من المقبول أن نتبنى منهجاً لغوياً حديثاً، مما أفرزته الدراسات الغربية ونقحه على العربية بوصفه السبيل الوحيد لا يضل سالكه، ونجعل منه دليلاً على قصور نحونا العربي، لأن هذه المناهج قد تلاحت، وربما نسخ بعضها بعضاً، فضلاً عما وقعت فيه من تناقض^(١)، ثم إن التعويل على هذه المناهج قد يُنشئ فينا جيلاً مبتوت الصلة عن تراثه وجذوره، فيكون صيداً سهلاً، وأعبوبةً بيد الطامعين في ضرب الأمة من داخلها.

٤. إن دراسة المعنى في حد ذاتها، والوقوف على تصوره عند نحائنا ليس بالأمر الهين، ولعل ذلك واحد من الأسباب التي حلت الدارسين المعاصرين عن دراسته وعن التعرف الحقيقي له في جهود نحائنا، يقول الدكتور مصطفى ناصف: " وما يزال تصور النحو العربي لمسألة المعنى من الأمور المهملة، التي عزف عنها الدارسون المحدثون لصعوبتها وحاجتها إلى دراسات كثيرة متفرقة في الفلسفة واللغة وفروع أخرى من الثقافة العربية"^(٢).

(١) ينظر على سبيل المثال: مباحث في علم اللغة واللسانيات/ د. رشيد العبيدي: ٢٣٠، والتناقض بين المذاهب الألسنية الحديثة/ د. رشيد العبيدي. دراسات للأجيال: العدد ٤، السنة الثانية ١٩٨٧: ١٠٥.

(٢) نظرية المعنى في النقد الأدبي/ مصطفى ناصف: ٧.